

## البيئة الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية التقليدية والتهديدات الجديدة

### The security environment of the African Sahel region between traditional security threats and new security threats



د/ زايد الهام

جامعة إبراهيم سلطان شيبوط الجزائر3- (الجزائر)

[inessilhem@yahoo.fr](mailto:inessilhem@yahoo.fr)

تاريخ النشر: 2025/12/28

تاريخ القبول: 2025/11/30

تاريخ الارسال: 2025/09/21

**ملخص:** تعد منطقة الساحل الإفريقي أحد الفضاءات الأمنية البالغة الأهمية والتعقيد، وذلك لما تعرفه من تداخل وتشابك لتهديدات أمنية مختلفة، من تهديد التنظيمات الإرهابية إلى النشاط المتزايد لشبكات الجريمة المنظمة، وكذلك تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كل هذه التهديدات ساعدت عوامل كثيرة على استفحالها لعل أهمها، الضعف والفسل الوظيفي الذي تعرفه دول المنطقة، فأصبحت هذه الأخيرة من أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة استقطاب دولي كبير نظرا لما باتت تشكله من تحديات وتهديدات أمنية عابرة للحدود، فأضحت المنطقة مصدرا أساسيا للكثير من المشاكل التي تهدد أمن ومصالح الدول، وانطلاقا من كل هذا سنحاول تسليط الضوء على مختلف التهديدات الأمنية التقليدية والتهديدات الأمنية الجديدة التي تواجهها منطقة الساحل الإفريقي.

**الكلمات المفتاحية:** الساحل الإفريقي، التهديدات الأمنية، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، التنظيمات الإرهابية

**تصنيف جال:** السياسة العامة Z18 ، سياسة Z38

#### **Abstract:**

The African Sahel region is one of the most important and complex security spaces, due to the overlapping and intertwining of various security threats, from the threat of terrorist organizations to the increasing activity of organized crime networks, as well as the growing phenomenon of illegal immigration, all these threats helped many factors to exacerbate it, perhaps the most important of which is the weakness and functional failure known to the countries of the region, the latter has become one of the most regions in the world that is witnessing a state of great international polarization due to the transnational security challenges and threats it poses, the region has become a major source of many problems that threaten the security and interests of states.

Based on all this, we will try to shed light on the various traditional security threats and the new security threats facing the African Sahel region.

**key words:** African coast, security threats, organized crime, illegal immigration, terrorist organizations

**مقدمة:**

شهدت البيئة العالمية منذ انتهاء الحرب الباردة تصاعد مجموعة من التحديات والتهديدات الأمنية التي تنوعت في أبعادها ومستوياتها من منطقة الى أخرى ومن دولة لدولة، ومن بين المناطق التي أصبحت محور اهتمام دولي بعد تلك الحرب منطقة الساحل الإفريقي التي باتت تعتبر مصدرا للتهديد وزعزعة الاستقرار، حيث تجمع بين التحديات الأمنية التقليدية والجديدة العابرة للحدود هذا الواقع دفع العديد من القوى الدولية وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، الى تركيز اهتمامها على هذه المنطقة، وبناء على ذلك تبرز اشكالية أساسية يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما هي أبرز التهديدات الأمنية التقليدية والجديدة التي تواجهها منطقة الساحل الإفريقي؟

وتتفرع هذه الاشكالية الى مجموعة من الأسئلة الفرعية التي يمكن تناولها بالشكل التالي:

ما هي أبرز التهديدات الأمنية التقليدية التي تواجه منطقة الساحل الإفريقي؟

ما طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة التي برزت في المنطقة مؤخرا؟

ولتحليل الاشكالية تم وضع مجموعة من الفرضيات التي تسهم في صياغة الاطار المفاهيمي للدراسة:

عدم قدرة الحكومة المركزية على حماية الحدود من الاختراقات الخارجية يمثل تهديدا أمنيا كبيرا

كلما زاد الادراك الشامل لمستوى وحجم التهديدات الأمنية التي تواجه منطقة الساحل الإفريقي زادت

امكانية الدول لتطوير حلول أكثر دقة وفعالية للتصدي لهذه المخاطر

-أهمية الدراسة: أهمية هذا الموضوع تنبع من تناوله لمنطقة الساحل الإفريقي التي باتت في الفترة الأخيرة

محور الاهتمام الدولي، يعود ذلك الى ما تعانيه المنطقة من تحديات أمنية متنوعة بعضها تقليدي ومتجذر

في سياق دول المنطقة، والأخر مستجد، حيث لعبت التهديدات التقليدية دورا كبيرا في تفاقم تلك التحديات

الأمنية الحديثة

-منهج الدراسة: اعتمدت دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، نظرا لكونه أحد المناهج الأساسية التي

يستخدمها الباحثون في المجالات العلمية والأدبية وغيرها، يتميز هذا المنهج بوصف الظواهر بشكل دقيق

وموضوعي بعيدا عن أي نوع من المبالغة، وقد وظفناه في جمع المعلومات المتعلقة بمختلف التهديدات الأمنية

التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي

-تقسيم الدراسة:

-مقدمة

-المحور الأول: التهديدات الأمنية التقليدية في منطقة الساحل الإفريقي

1-الفشل الوظيفي وأزمة بناء الدولة

2-النزاعات الحدودية في الساحل الإفريقي

3-الأزمات الداخلية-النزاعات الاثنية

-المحور الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي

1-تهديد الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي

2-الجريمة المنظمة

3-الهجرة غير الشرعية

الخاتمة

## 1. التهديدات الأمنية التقليدية في منطقة الساحل الإفريقي

### 1.1: تهديدات فترة ما بعد الاستقلال:

لم تتمكن الحكومات التي تولت قيادة الدول الحديثة النشأة بعد التقسيم الاستعماري لإفريقيا من ترسيخ سلطتها على أراضيها أو بناء مجتمع قائم على المساواة في الحقوق والواجبات، كما أخفقت في توفير الضمانات الضرورية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتقديم الأمن، التعليم، الصحة، والفرص الاقتصادية للجميع، حيث يرجع هذا الإخفاق الى تفاقم مجموعة من العوامل أبرزها استمرار هيمنة نظام القبائل والعشائر على المشهد السياسي المحلي، الأمر الذي أدى الى غياب الانتماء الوطني الحقيقي لدى سكان المنطقة الساحلية، حيث يتركز الولاء والانتماء حول القبيلة والعرق والاثنية، والسياسيون يعززون هذه الانقسامات عبر محاباة الفئات التي ينتمون اليها، مما زاد من تعقيد الوضع إضافة الى ذلك جاء التقسيم الاستعماري للحدود دون مراعاة التكوين الأنثروبولوجي للمجتمعات المحلية، الأمر الذي أدى الى تفكيك المجموعات العرقية واستمرار التوترات في المنطقة، ما أضعف سيادة الدولة ونتيجة لذلك أصبحت المنطقة مسرحا للنزاعات المتنوعة سواء بين الدول حول الحدود أو داخل الدول نفسها، هذه النزاعات تتفاقم في ظل تصدع المؤسسات الوطنية السياسية والمدنية، مما أدى الى ضعف الأداء الوظيفي وانتقاص من شرعية الدول بشكل عام

### 2.1 الفشل الوظيفي وأزمة بناء الدولة

تناولت الأدبيات الإفريقية قضية تشكيل الدولة في القارة بتعمق، حيث شهدت نهاية الحقبة الاستعمارية بزوغ الدول الإفريقية الحديثة المعروفة ب"دول ما بعد الاستعمار" في هذه المرحلة هيمنت الأنظمة

الديكتاتورية والاستبدادية على المشهد السياسي، ما أدى الى تداخل السلطة مع الدولة بشكل كبير، كما اعتمدت الدول الافريقية في تلك الفترة على أيديولوجيات تمزج بين السياسة والاقتصاد، في حين احتفظت بالكثير من سمات الحقبة الاستعمارية أبرزها سياسات القمع، هذه الأنظمة الاستبدادية خلقت بيئة مليئة بالصراعات المستمرة على السلطة والتي تم التعبير عنها بوسائل عنيفة شملت الانقلابات العسكرية والاضطرابات السياسية والحروب الأهلية المتكررة (الرحمان، 1997)

الدول الافريقية الحديثة تعتبر مجرد نسخة مشوهة عن الدولة الغربية، ويرجع هذا الأمر أساسا الى اغفالها للخصوصيات المحلية والبيئية الافريقية الفريدة وقد أثبتت السنوات التي تلت مرحلة ما بعد الاستعمار عدم نجاح كل محاولات التقليد في بناء نموذج للدولة على النمط الغربي خاصة في المجال الدستوري (الدويهي، 2006)

(Wiseman, 1995) مرت الدولة الافريقية بثلاث مراحل رئيسية في مسيرة تطورها السياسي والاجتماعي، حيث شكلت كل مرحلة نقطة تحول أساسية في تاريخها ومستقبلها

--المرحلة الأولى: تمثل الفترة المبكرة التي شهدت تصفية الاستعمار وبداية تحقيق الاستقلال الوطني، هذه المرحلة اتسمت بعدد من القضايا الرئيسية كان أبرزها التحدي المتمثل في بناء الدولة الوطنية الى جانب طبيعة الأنظمة السياسية ومسألة تحقيق التنمية السياسية

-المرحلة الثانية: تمتد من منتصف الستينات وحتى نهاية الثمانينات من القرن الماضي، وتميزت بثلاث خصائص رئيسية: التخلي عن النموذج الليبرالي التعددي والاتجاه نحو اعتماد نظام الحزب الواحد، التدخل المباشر للعسكر في الحياة السياسية وأيضا ظهور أنظمة انتخابية تنافسية سواء في الدول التي حافظت على نهج تعدد الأحزاب أو تلك التي اعتمدت نظام الحزب الواحد

-المرحلة الثالثة: بدأت مع سنة 1989 وقد شهدت تغيرا ملحوظا في النظم السياسية الافريقية، وتم التخلي عن نظام الحزب الواحد من الناحية القانونية والدستورية واتخذ ذلك شكل ديموقراطية ظاهرية الا أن هذا التحول لم يكن جذريا أو مؤسسيا بل ان النخب الحاكمة استعانت بهذه التغييرات كوسيلة للتكيف مع المتطلبات والتحديات التي فرضتها طبيعة التحولات المعقدة في أعقاب انتهاء الحرب الباردة

والدولة الفاشلة هي تلك التي تفقد قدرتها على التحكم في وسائل العنف الخارجة عن نطاق القانون، مما يجعلها قادرة على تحقيق السلام والاستقرار لشعبها أو فرض سيطرتها على أراضيها، ونتيجة لذلك تعجز

عن ضمان النمو الاقتصادي أو تحقيق توزيع عادل للموارد والسلع الاجتماعية، غالبا ما تتسم هذه الدول بانتشار عدم المساواة الاقتصادية والمنافسة الشديدة على الموارد (Ehrenreich، 2005)

توجد مجموعة من المعايير التي يتم اعتمادها لتحديد وتصنيف الدولة باعتبارها دولة فاشلة ومن أبرز هذه المعايير ما يلي: (محمود، 2017)

ضعف الحكومة المركزية في ممارسة سيطرتها بشكل فعال على كامل الأراضي التابعة لها

عجز الحكومة المركزية عن حماية حدودها من الاختراقات الخارجية سواء كانت على حدودها البرية أو مياهها الإقليمية أو في مجالها الجوي

افتقار الدولة الى الشرعية اللازمة للحكم وغياب تداول السلطة الى جانب انتشار الفساد الإداري في أجهزتها ومؤسساتها بالإضافة الى ضعف البنية أو غياب الأنظمة القانونية

الانقسام المجتمعي وصراعات الدين والعرق تشكل تهديدا كبيرا للوحدة الوطنية

تشمل المؤشرات المرتبطة بالدولة الفاشلة التي تناولها التقرير السنوي للدول الفاشلة مجموعة متنوعة من الجوانب تتوزع بين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية وهي:

-المؤشرات الاجتماعية:تتضمن مجموعة من العوامل التي تؤثر على المجتمع بشكل مباشر، مثل الضغوط الديموغرافية المتزايدة ونزوح السكان سواء داخل البلاد بين المناطق المختلفة أو الزيادة الكبيرة في أعداد النازحين وتشمل أيضا تصاعد النزاعات بين المجموعات الساعية الى الانتقام من بعضها البعض، إضافة الى المشكلات الحزبية والعرقية المتفاقمة، من بين الجوانب الأخرى المؤثرة يلاحظ ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانتشار الجرائم والمخدرات وأعمال السرقة ومن الظواهر اللافتة أيضا تزايد الهجرة الطوعية المزمنة، بما في ذلك هجرة العقول والكفاءات البشرية الى خارج البلاد

-المؤشرات الاقتصادية:تتضمن المؤشرات الاقتصادية غير المتوازنة بين الفئات المختلفة داخل الدولة (عدم التوازن في الانتماء)، الى جانب التدهور الحاد في الاقتصاد مما يشمل الاختلالات البنوية، ركود الدورة الاقتصادية وانحيار قيمة العملة الوطنية

-المؤشرات السياسية:تشمل تقلص نطاق الشرعية في النظام السياسي القائم، ضعف الثقة بالدولة ومؤسساتها، تراجع دور الدولة في توفير الخدمات العامة استغلال السلطة بشكل غير سليم، تصاعد

التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدولة، بالإضافة إلى تفاقم الانقسامات الحزبية واحتدام الصراعات بين النخب الحاكمة

-المؤشرات العسكرية: تتضمن انتهاك حقوق الانسان، تدهور فعالية الأجهزة الأمنية وظهور قوى أمنية غير رسمية، تفكك الدولة وهشاشتها في افريقيا بشكل عام وفي منطقة الساحل على وجه الخصوص يعكس تأثير تداخل الدولة مع مجموعة من القوى التي لا تتوافق مع مفهوم الدولة الوطنية وطبيعتها، فقد أصبح تمثيل الدولة مختزلاً في عناصر مثل شخصية الرئيس القائد، الزعامة الفردية، الحزب الطبيعي الواحد، بالإضافة إلى الانتماءات القبلية والعائلية، المناطقية والعرقية(مجيد، 2012)، مما أدى إلى تفاقم مجموعة من التهديدات والتحديات الأمنية في المنطقة، ويظهر هذا بوضوح من خلال المؤشرات التي تؤكد ذلك

منطقة الساحل تواجه منذ استقلالها سلسلة من الأزمات الأمنية المعقدة التي تتداخل فيها عناصر اقتصادية واجتماعية وسياسية ودينية، وما شهدته السودان وصولاً إلى انفصال جنوبه عن شماله في عام 2011 يمثل مثالا واضحا على هذه التحديات

ومن أبرز مظاهر فشل وهشاشة دول الساحل الإفريقي ما يلي:

#### -أزمة الهوية والاندماج الوطني:

من أبرز التحديات التي واجهها القادة الوطنيون في دول الساحل الإفريقي فيما يتعلق ببناء الدولة، كانت كيفية تحويل المجتمعات ذات التركيبة المتعددة الأعراق والاثنيات إلى كيان وطني موحد، إذ يؤدي شعور إحدى الجماعات بانعدام الانتماء إلى الدولة أو اتهامها جماعة أخرى بعدم الانتماء رغم تواجدهم جميعاً داخل حدود نفس الدولة، إلى تكريس أزمة هوية تكمن جوهر المشكلة في أن هذه الدول بعد استقلالها لم تشهد مراحل التمدن أو التحولات الصناعية التي عرفتها أوروبا خلال عصر النهضة والعصر الحديث، علاوة على ذلك تتمثل الثقافة السائدة في الولاء القبلي أكثر من الولاء للدولة، مما يفاقم تحديات بناء الوحدة الوطنية، ورغم وجود المؤسسات التمثيلية في دول الساحل الإفريقي، إلا أن نمط الحياة الزراعي التقليدي والمناسب للتنظيم القبلي يبقى هو الغالب، كما أن الصراع على السلطة والموارد يعزى بشكل رئيسي إلى الانقسامات العرقية والاثنية في هذا السياق، تستمر الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني في العمل تحت تأثير الانقسامات الدينية والاثنية، حيث إن فوز حزب أو حركة بالسلطة غالباً ما يفسر على أنه انتصار جماعة عرقية على أخرى، ما يؤدي إلى احتكار السلطة وتهميش بقية الجماعات، كما أن النزاعات

في المنطقة تظهر حالات متعددة من الانقسامات الداخلية ففي تشاد هناك نزاع بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي وفي موريتانيا تتواجه الزنوج ضد العرب، بينما انفصل جنوب السودان المسيحي عن الشمال المسلم، أما العلاقة بين الطوارق وحكوماتهم فهي تعبير عن نزاع اجتماعي واثني طويل الأمد، يحمل إمكانية الانفجار، مشكلة الطوارق تعد من أبرز المشكلات الاثنية بسبب امتدادها الجغرافي عبر خمس دول: مالي، النيجر، ليبيا، الجزائر، وبوركينا فاسو وهذا الانتشار الجغرافي أثر بشكل كبير على تماسك الوحدة الوطنية وهدد استقرار الدول واستمراريتها، وتظهر أزمة الهوية والاندماج في منطقة الساحل من خلال ثلاثة أشكال رئيسية: التباين العرقي والتعدد الاثني، معضلة الحدود المصطنعة التي خلفها الاستعمار دون اعتبار للتنوع الموجود، وضعف الانتماء الوطني الذي يقود الى ولاء خارجي، هذه الأخيرة تشكل أداة فعالة للقوى الدولية للتغلغل في المنطقة تحقيقا لمصالحها ما يضعف من استقرار الدول وتماسكها الداخلي

#### -أزمة المشاركة السياسية:

تعاني العملية السياسية في بلدان الساحل الإفريقي من اختلالات هيكلية عميقة، حيث تتميز طبيعة الأنظمة السياسية هناك بانغلاقها وضعف المشاركة السياسية ومحدودية حرية التعبير، هذه السمات تعتبر جزء اصيلا من الواقع السياسي في المنطقة، إضافة الى ذلك تستمر المؤسسات العسكرية في هذه الدول بالتأثير على تطور الأنظمة الديمقراطية فيها مما يعكس تحديات مستمرة تواجه مسار التحول الديمقراطي (أوفرحة، 2012) وفي هذا السياق يبرز صامويل هنتجتون أهمية الربط بين المؤسسة والمشاركة السياسية والاستقرار السياسي، وهي خاصية تكاد تكون غائبة عن جميع دول الساحل الإفريقي، حيث يؤكد أن تحقيق الاستقرار يعتمد بشكل كبير على مدى نجاح بناء مؤسسات سياسية قادرة على تنظيم المشاركة السياسية والحد من حالة عدم الاستقرار

#### -أزمة الشرعية:

تتجلى هذه الأزمة في المجتمعات الإفريقية على مستويين حيث يرتبط الأول بأزمة الشرعية السياسية التي تشمل تحديات بناء الدولة ومعالجة قضايا التحول الاجتماعي والتطور الاقتصادي وصولا الى مسائل الديمقراطية، ومن خلال تأمل الواقع السياسي في إفريقيا يمكن تلمس تباين واضح في مدى رسوخ النظم السلطوية التي تعاني من افتقار الشرعية السياسية الى درجة أن بعضها وصل الى مرحلة الأزمة السياسية العميقة، وقد ترتب على ذلك فقدان القدرة على التواصل بين هذه الأنظمة وشعوبها، أزمة الشرعية هذه

تنبع أساسا من أربعة عوامل مترابطة: النزاع حول السلطة، الصراع على القوة، ضعف الثقة في القيادة السياسية وغياب فعال لعمليات التنشئة السياسية المناسبة

-أزمة التغلغل:

تعاني دول الساحل الإفريقي من تحديات مستمرة في ما يتعلق بالجغرافيا السياسية الداخلية ونتيجة لعدم قدرتها على السيطرة الفعلية على أراضيها المترامية ومراقبة الحدود بشكل فعال يجعل من ممارسة الحكومات السيادة أمرا نظريا أكثر منه عمليا، يعود هذا الوضع بشكل كبير الى محدودية الموارد المتاحة والاختفاقات المؤسساتية المستمرة، مما يساهم في تفاقم حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن في تلك المنطقة، بالإضافة الى ذلك يتقاسم أطراف غير حكومية مثل القبائل والمجموعات العرقية المنتشرة على طول الساحل السلطة مع الحكومات المركزية ما يزيد من تعقيد الوضع السياسي والأمني في المنطقة

#### -أزمة التوزيع والفسل الاقتصادي:

أزمة التنمية في منطقة الساحل الإفريقي تعد انعكاسا واضحا لإحدى أبرز القضايا الأمنية التي تعصف بالمنطقة، في الوقت ذاته تظل مسألة الديمقراطية محورا رئيسيا لأزمة التطور السياسي وأداء الحكومات في إفريقيا بشكل عام، وهو ما ساهم في تعميق حالة اللاعدالة الاجتماعية في دفع المجتمعات الإفريقية الى التورط في أزمات مستمرة، ومن السمات البارزة لدول الساحل الإفريقي هو التوزيع غير المتكافئ للموارد، حيث تستأثر قلة صغيرة بهذه الموارد بينما يحرم منها غالبية السكان، هذا الواقع يولد تفاوتنا طبقيًا صارخا يؤدي الى صراعات داخلية، ويصبح مصدر تهديد للاستقرار، كما يظهر ذلك بوضوح في دول مثل مالي والنيجر من خلال العصيان المستمر وتمرد الطوارق وأقليات أخرى، ويمكن رد أسباب تفاقم هذه الأزمة الى انتشار الفساد السياسي، الذي يقوم على استغلال السلطة لتحقيق مصالح شخصية وتعامل المسؤولين مع الممتلكات العامة وكأنها ممتلكات خاصة بهم، هذا السلوك يشكل أساس العديد من المشكلات التي تعيق التنمية والاستقرار في المنطقة

#### 2.1. النزاعات الحدودية في الساحل الإفريقي

تعد النزاعات الحدودية والإقليمية في منطقة الساحل الإفريقي وفي القارة الإفريقية بشكل عام من القضايا ذات الطابع التاريخي والاجتماعي، كما أنها تحمل في جوهرها اثارا استعمارية واضحة، وقد برز أول نهج

سياسي لمعالجة هذا الوضع في اختيار الدول الافريقية لإقرار مبدأ الحفاظ على الحدود التي ورثتها عن الاستعمار وذلك منذ انعقاد المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الافريقية عام 1963 (كمال، 2013)

وقد رأت بعض الدول هذا المبدأ استثناء لبعضها دون غيرها، إذ أن بعض الدول نالت أقاليم ترابية شاسعة نتيجة الاستعمار المقابل دول أخرى ورثت مساحات أصغر وحدودا مضطربة حيث قام الاستعمار بتقسيم القارة الافريقية ورسم حدودها بصورة عشوائية دون مراعاة الحقائق اللغوية والثقافية والتاريخية والدينية والسياسية والاجتماعية للشعوب، فبعض الشعوب التي كانت متجانسة وموحدة وجدت نفسها تابعة لسلطات إدارية مختلفة، بينما وجدت شعوب أخرى مختلفة في العرق والجنسية بل وحتى أعداء وراثيا نفسها تحت سلطة موحدة، وقد صرح "الكس كواساكي" وزير خارجية غانا في عهد الرئيس "نكروما"

ذلك بقوله (مصيلحي، 1976): "هناك إفريقيون في موريتانيا لهم أقارب ومعارف في الناحية الأخرى من الحدود داخل السنغال، ولأهالي السنغال صلات قرابة مع الأفارقة في غامبيا وهناك إفريقيون في سيراليون ينتمون إلى نفس الجماعة التي ينحدر منها بعض أهالي ليبيريا وغينيا كما يطبق أنه هناك أفارقة في أربع دول في ساحل العاج فولتا العليا، شمال الطوغو وشمال داهومي ينحدرون من أصل واحد".

أدرك القادة الأفارقة هذه القضية قابلة للانفجار في أي لحظة ومنحوها اهتماما واسعا، ففي الاجتماع الأول لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في دكار عاصمة السنغال في أوت 1963، تبنا مبدأ قدسية الحدود المستمدة من الاستعمار وأدرجوه في العديد من قراراتهم خلال انعقاد مؤتمرات المنظمة السنوية، وعلى الرغم من إصرار غالبية الحكام الأفارقة على ضرورة التخلي عن المطالبة بأراضي معينة هي حاليا، تحت سيادة دول أخرى وضرورة تجنب استعمال القوة تحت ذريعة المعايير العرقية أو الدينية أو اللغوية أو جميعها للمطالبة بتعديل الحدود إلا أن الظاهرة استمرت بل تفاقمت بسبب مجموعة من العوامل، أولها اندلاع صراعات بين عدة كيانات سياسية في مختلف نواحي القارة

لقد اعتبر القادة الأفارقة هذه المسألة القابلة للانفجار في أي لحظة ومنحوها اهتماما كبيرا، ففي أول اجتماع لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في دكار عاصمة السنغال في أوت 1963 واعتمدوا مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار ودونوه في العديد من قراراتهم أثناء انعقاد مؤتمرات المنظمة السنوية، فبالرغم من تأكيد غالبية الحكام الأفارقة على ضرورة التنازل عن المطالبة بأقاليم معينة هي حاليا تحت سيادة دول أخرى وضرورة تجنب استعمال القوة تحت طائلة المعايير الجنسية أو الدينية أو اللغوية

أو جميعها للمطالبة بتغيير الحدود، إلا أن الظاهرة استمرت وتفاقت بسبب جملة من العوامل أولها اندلاع حروب بين عدة وحدات سياسية في مختلف نواحي القارة (محمد، 2004)

### 3.1: الأزمات الداخلية- النزاعات الاثنية.

تشهد منطقة الساحل الإفريقي ظروفًا من الاضطرابات الداخلية والصراعات المحلية التي تجعل من دارفور القضية التي حظيت بأكبر قدر من التغطية الإعلامية، ذلك بسبب ما تسببت به من كوارث إنسانية، إضافة إلى وجود المنافسة بين الغرب والصين في المنطقة، ومع ذلك تظل تشاد الدولة التي تعاني من اضطرابات داخلية بين الشمال والجنوب وبين مختلف الاثنيات مع وجود مصالح خارجية تاريخية لفرنسا وليبيا حول شريط أزو، وحالياً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية نظراً للاكتشافات النفطية الكبيرة في هذا الشريط، ومع أهمية هاتين الأزميتين تبقى أزمة التوارق الأكثر حساسية وخطورة، ومن المحتمل أن السبب الرئيسي لذلك يرجع إلى أن الأقلية الترقية ليست مرتكزة في دولة واحدة وإنما هي منتشرة عبر خمس دول وهي: النيجر، مالي، بوركينا فاسو، الجزائر وليبيا، لتصبح الحركة عبر الوطنية للتوارق تساهم بشكل كبير في تعقيد الأزمة وصعوبة إيجاد حلول لها

## 2. التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي

تعرف منطقة الساحل الإفريقي بكونها منطقة الأزمات لما تشهده الأخيرة من انخفاض أمني يؤثر على الأمن الإقليمي بصورة كبيرة وعلى الأمن الدولي كذلك، لذا تشهد المنطقة مختلف الأنشطة الاجرامية من تنظيمات إرهابية إلى أشكال الجريمة المنظمة، إضافة إلى الأقليات والاثنيات المتعددة في الإقليم والمتسببة في نزاعات لتحقيق بعض المصالح، خاصة المطالب الانفصالية، كما تطرقنا في المحور الأول إلى التهديدات التقليدية في المنطقة وأشارنا إلى أنها تتعلق بالدولة مباشرة في الساحل الإفريقي مثل العجز الوظيفي ومشكلات بناء الدولة والأزمات الداخلية بين الأقليات المختلفة، أما في هذا المحور فسنستعرض نوعاً آخر من التهديدات وهو التهديدات اللاتماثلية في المنطقة من جريمة منظمة والهجرة غير القانونية ونشاط التنظيمات الإرهابية

### 1.2 تهديد الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي

زاد اهتمام الباحثين وصناع القرار بظاهرة الإرهاب، وليس فقط بسبب شدتها ولكن أيضاً بسبب انتشارها المتزايد وقوتها وتنوعها، لم تعد هذه الظاهرة محصورة في منطقة معينة بل أصبحت ذات طابع دولي، حيث أثرت على الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، رغم اختلاف درجات تأثيرها، ساهمت التشابكات الدولية

وتعقيداتها وكثافة الاتصالات في ذلك، بالإضافة الى التقدم السريع في تسرب أنواع مختلفة من الأسلحة، تعود جذور ظاهرة الإرهاب والجماعات الأصولية الجهادية في القارة الافريقية الى الثمانينات من القرن الماضي، لم يكن هناك اهتمام كاف في ذلك الوقت بخطورة هذه المعضلة الا بعد تفجيرات نيويورك 2001 يمكن القول أن الجذور الأولى للإرهاب في افريقيا التي استخدمت العنف ضد الأنظمة الحاكمة، تعود الى الذين عادوا من أفغانستان بعد خوضهم حرب صعبة ضد الاحتلال السوفييتي، ، فزعيم تنظيم القاعدة "أسامة بن لادن" وبعض من مساعدي البارزين كانوا نشطين في السودان نهاية الثمانينات، كما برزت هذه الفكرة أيضا حينما اشتبكت الجماعة المسلحة الصومالية مع قوات المارينز الأمريكية، مما أجبرها على الانسحاب في أوائل التسعينات خلال نفس الفترة ظهرت جماعات إرهابية في شمال افريقيا خاصة في مصر، حيث اختار الإسلاميون استخدام العنف لاستعادة ما اعتبروه حقوقهم بعد الغاء الانتخابات

## 2.2 الجريمة المنظمة

تزايدت أهمية الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي، حيث كانت الجماعات الاجرامية دائما تسعى وراء الأماكن التي توفر لها الحماية والفعالية اللازمة لعملياتها خصوصا في المناطق التي تعجز فيها الحكومة عن أداء واجباتها الأساسية، وتعتبر منطقة الساحل الافريقي مكانا مناسباً، ظهرت فيه جميع أنواع الجريمة المنظمة في السنوات الأخيرة مثل غسيل الأموال وتهريب المخدرات والأسلحة وتهريب البشر

والجريمة هي نظام لا يعتمد على أفكار معينة ويضم مجموعة من الأفراد في حركة اجتماعية مغلقة ومنظمة بشكل هرمي، حيث تستخدم أنشطة قانونية وغير قانونية لتأكيد القوة والسيطرة بهدف تحقيق مكاسب مادية وغير مادية في أغلب الأحيان، الفرق بينها وبين الإرهاب هو أن الجريمة المنظمة توسعت في أنشطتها بعد انتهاء الحرب الباردة وهي لا تسعى لتغيير آراء الناس، بل تركز على تحقيق الفوائد المادية وغير المادية كما ذكرنا سابقاً، من الصعب تتبع أعضائها بسبب تنظيمها المعقد وسريتها، أما الإرهاب فيسعى بشكل أساسي للتأثير على الآراء العامة محليا وعالميا، وغالبا ما يعتمد على العنف لتحقيق أهدافه، التي عادة ما تكون أهدافا سياسية(كاهي، 2015)

تتميز الجريمة المنظمة بخصائص عدة تميزها عن الجرائم التقليدية وهذه الخصائص تشمل: (زكور)

التخطيط: يعد من أهم العناصر في الجريمة المنظمة، حيث يسهم في نجاحها واستمرارها ويحتاج الى أفراد متمرسين ومؤهلين

الاحتراف: شرط رئيسي في الجريمة المنظمة، إذ تسعى هذه الجريمة لتحقيق مكاسب مالية سريعة في فترة قصيرة بعكس الذين يعملون بطرق

التعقيد: يعتبر من شروط التنظيم، فالأمور السهلة لا تحتاج إلى تنظيم وغالبا ما يكشف عنها بسهولة الخطورة على المجتمع: في العديد من الحالات يجد القضاء صعوبة في اثبات الجريمة المنظمة لعدم وجود الأدلة الكافية، حيث يعتمد المجرمون المحترفون على التخطيط والتنظيم مما يجعل خطرهم أكبر، إذ يتواجدون في ساحة الجريمة دون عقوبة، وتؤدي أنشطتهم إلى الفساد وتعطيل التنمية في الدولة

تحديد الهدف: الجريمة المنظمة تسعى لتحقيق الربح المالي بشكل سريع

التركيز على التحالفات الإستراتيجية: يسعى المجرمون إلى تشكيل تحالفات مع منظمات إجرامية محلية ودولية لتجنب الصراع فيما بينهم

الطابع الدولي: تنشط الجريمة المنظمة عبر الحدود ولا تقتصر على دولة واحدة بل تشمل دولاً أخرى ما يميز الجريمة المنظمة هو قدرة شبكتها على العمل في مجالات متعددة في ان واحد وتغيير أولوياتها وفقا لاحتياجاتها، هذا يجعل من الصعب تحديد مسارها بدقة، وقد قام المجرم المنظم بإعادة رسم حدود جديدة تجعل المناطق الجغرافية غير مرتبطة بالحدود الوطنية، مما يسمح لهم بالتكيف مع الظروف المختلفة وتجاوز العقوبات، كما ان تزايد تداخل الشبكات الاجرامية يجعل من الصعب تفكيكها بسبب ارتباطها بالشكل الوثيق، لذا من غير الممكن فهم الجريمة المنظمة بدون تحليلها بشكل شامل بسبب تداخل أنشطتها واعتمادها المتبادل على مصادر التمويل (منصوري، 2016)

تختلف أشكال الجريمة المنظمة بناء على كيفية تشكيل المجتمعات والتقنيات المستخدمة وهي كما يلي:  
-الاتجار غير المشروع بالمخدرات: بحيث تشكل ظاهرة إنتاج وتعاطي المخدرات مشكلة عالمية لا يكاد يخلو المجتمع الإنساني من آثارها

-الاتجار بالبشر: تستخدم عبارة اقتصاد الاتجار بالبشر كاسم اخر لجريمة الاتجار بالبشر، ويعني مصطلح الاتجار بالبشر وفقا لما حددته الأمم المتحدة في بروتوكولها لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص بأنه: يشمل عمليات مثل تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو التناقل بهم أو استضافتهم عن طريق استخدام التهديد أو القوة أو أي شكل من أشكال الاكراه أو الاختطاف، أو بتقديم أو تلقي أموال أو مزايا للحصول على

موافقة شخص يتحكم في شخص آخر لغرض الاستغلال ويتضمن هذا الأخير على الأقل استغلال الأشخاص بأشكال عديدة مثل العمل القسري أو العبودية أو ممارسات مشابهة للعبودية أو التسخير أو إزالة (عولمي).

-غسيل الأموال:عرفت اللجنة الأوروبية لغسيل الأموال هذه العملية بأنها تحويل الأموال التي تأتي من أنشطة غير قانونية بهدف إخفاء أو انكار المصدر غير الشرعي لهذه الأموال، أو لمساعدة أي شخص ارتكب جريمة ليبتعد عن المسؤولية القانونية بسبب احتفاظه بعائدات هذه الجريمة

-تهجير المهاجرين غير الشرعيين:تقوم الجماعات الإجرامية بتهريب عدد كبير من المهاجرين الذين يتركون بلدانهم لأسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية وتساعدهم في الدخول بصورة غير قانونية الى الدول المتقدمة لهذا السبب تتداخل الهجرة غير الشرعية مع قضية الاتجار بالبشر، حيث تستغل شبكات الجريمة المنظمة المهاجرين ويقومون بتهريبهم الى الخارج لاستغلالهم في أنشطة مختلفة

وفيما يتعلق بتجليات الجريمة في منطقة الساحل الافريقي،شهدت هذه المنطقة تزايدا مقلقا في نشاط الجريمة المنظمة، يختلف هذا النشاط ويتميز حسب نوع كل منظمة إجرامية، وتعتبر تجارة المخدرات في المقدمة، فقد أصبحت الساحل نقطة عبور رئيسية للمخدرات الصلبة مثل الكوكايين والهيروين، والتي تهرب من أمريكا اللاتينية الى أوروبا مروراً بغرب افريقيا ثم الساحل الافريقي(برقوق، 2008)، واليوم تعتبر افريقيا والساحل الافريقي على وجه الخصوص منطقة استراتيجية لتجارة المخدرات المهربة من كولومبيا وفنزويلا والبرازيل وذلك عبر موانئ بيساو والرأس الأخضر في الشمال، لذا أصبح الساحل الافريقي بيئة ملائمة لنمو تجارة المخدرات وتتم عملية النقل من مناطق الإنتاج الى مناطق الاستهلاك في أوروبا والشرق الأوسط ومرورا بمالي والنيجر وليبيا ومصر(بوحنية، 2012)

ويمكن تلخيص الأسباب التي أدت الى تحول الساحل الافريقي الى منطقة جاذبة لتهريب مختلف أنواع المخدرات في النقاط التالية:

- البيئة الصحراوية في منطقة الساحل الافريقي تتكون من لأراض يصعب السيطرة عليها ومراقبتها
- تعتبر الشرطة المحلية في دول الساحل ضعيفة التكوين حيث يتم تجهيزها فقط للحفاظ على الأمن العام، مما يعني أنها ليست مؤهلة لأداء مهام التحقيق والبحث الصعبة
- انتشار مختلف مظاهر الفساد والرشوة

-قصور الجهاز القضائي وتخلفه حيث أنه أصبح عرضة للتلاعب والفساد  
-القنب الهندي يعتبر من أبرز أنواع المخدرات المتداولة في ساحل افريقيا، حيث يحرص سكان هذه المنطقة على زراعته لأنه يحقق عوائد مالية ويساعد في تقليل الفقر بالمقارنة مع المحاصيل الزراعية الأخرى  
-كما نجد تهريب الكوكايين ينتشر بشكل كبير رغم أن هذه المادة تنتج فقط في افريقيا، وفي عام 2011 قدرت قيمتها في افريقيا بحوالي 1.8 مليار دولار، حيث أن هذه التجارة ازدهرت منذ التسعينات وذلك بفضل عصابات المخدرات من أمريكا الجنوبية، ويتم تهريبها عبر البر والبحر والجو الى أوروبا، وفي 2007 تمت مصادرة 49 كيلوغراما من الكوكايين بقيمة 10 ملايين دولار (برقوق، 2007)

-منطقة الساحل الافريقي والصحراء تواجه مشاكل خطيرة مثل الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وعمل الأطفال، خاصة في دول مثل النيجر ومالي وتشاد وبوركينا فاسو، يتم تهريب البشر عبر شبكات متخصصة الى دول الخليج العربي وأوروبا، مما يعرضهم لمزيد من المخاطر كما أن المنطقة أصبحت نقطة رئيسية لتجارة الأسلحة الخفيفة التي تستعمل في النزاعات الداخلية مع زيادة نشاط تهريبها، مما يسبب حروبا أهلية في دول عدة، أيضا تتوسع عمليات تبييض الأموال المرتبطة بتجارة المخدرات حيث تستثمر العصابات الأموال في السوق العقارية في دول الساحل الافريقي (Abderrahmane, 2012)

-هناك نوع اخر من الجريمة المنظمة هو تهريب المهاجرين غير الشرعيين الذي يعتبر خطرا مزدوجا، الأول يشير الى كونه هجرة الموت حيث يفقد الالف حياتهم سنويا إضافة الى ذلك تحدث في مناطق العبور (برقوق، 2008، صفحة 3)، أما الثاني فيتعلق بالتهديدات التي تفرضها هذه الأنشطة على الدول المستقبلية للمهاجرين خاصة دول جنوب أوروبا التي تعد الوجهة الرئيسية للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من الساحل الافريقي

### 3.2 الهجرة غير الشرعية

تعرف هذه الهجرة بأنها الانتقال غير القانوني وذلك بسبب صعوبات في السفر والتحديات المتعلقة بالهجرة القانونية أصبحت إجراءات السفر معقدة للغاية، مما جعل الهجرة القانونية قريبة من الاستحالة وتعود أسباب هذه الهجرة لعدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية  
ومنطقة الساحل الإفريقي تعتبر نقطة مهمة للمهاجرين غير الشرعيين، منذ منتصف التسعينات زاد العدد من مئتي مهاجر سنويا الى أكثر من خمسة الاف يمر عبر المنطقة مهاجرون من أكثر من 45 جنسية ورحلتهم تمتد من شهر الى عدة سنوات (كا هي، 2015)

أصبحت منطقة الساحل الإفريقي بمثابة مسار امن للمهاجرين غير الشرعيين، حيث يحصلون على وسائل النقل عبر المسارات التي لا تراقبها حكومات الدول الساحلية ويستخدم المهاجرون الذين يسرون بسرية جميع الطرق والوسائل للوصول الى شمال افريقيا وأوروبا، وغالبا ما يقيم هؤلاء المهاجرون في مدن محلية

خلال رحلتهم للعمل وكسب بعض المال استعدادا للمرحلة التالية والتي تشمل المناطق التي يفضلونها للراحة الكاميرون، نيجيريا، موريتانيا وليبيا وعندما يصل المهاجرون القادمين من وسط وغرب افريقيا الى مدينة أغاديز في النيجر فانهم ينقسمون الى مجموعتين، جزء يتجه الى الواحات في الشمال الشرقي لليبيا والجزء الاخر يتجه نحو تمنراست في شمال غرب أغاديز من تمنراست يتجه بعضهم نحو المدن الداخلية والساحلية، فبالتالي ان ظاهرة الهجرة السرية في منطقة الساحل تعكس مأساة القارة الافريقية بعمومها بينما أحي هذا النوع من الهجرة التجارة الصحراوية التقليدية، ولا يمكن تجاهل المخاطر المرتبطة بها، إضافة الى نقل أمراض وأوبئة خطيرة تؤثر هذه الهجرة على النسيج الاجتماعي للمقيمين في المنطقة، مما قد يؤدي الى صراعات كارثية عندما يشترك السكان الأصليون في نزاع مع المهاجرين الأفارقة، كما حدث في ليبيا حيث سجلت حوادث أدت الى مقتل العديد وجرح المئات في النزاعات بين المحليين والمهاجرين (كاهي، 2015).

### الخاتمة:

تناولت الدراسات الافريقية والعالمية قضية تشكيل الدولة في القارة الافريقية وانعكاساتها محليا وإقليميا وعالميا، فبعد نهاية الحقبة الاستعمارية الدموية وظهور الدول الافريقية الحديثة المعروفة ب"دول ما بعد الاستعمار" هيمنت الأنظمة الديكتاتورية والشمولية على المشهد السياسي الافريقي، فكان هناك تدخل للسلطة مع الدولة بشكل كبير، كما اعتمدت الدول الافريقية في تلك الفترة على أيديولوجيات تمزج بين السياسة والاقتصاد بسبب الضرر الكبير الذي لحق بشعوب المنطقة من طرف الدول المستعمرة، كما انتشرت لصراعات المستمرة على السلطة والتي تم التعبير عنها بوسائل عنيفة شملت الانقلابات العسكرية والاعتقالات السياسية والحروب الأهلية المتكررة، وتعاني العملية السياسية في بلدان الساحل الافريقي كغيرها من الدول الافريقية من اختلالات هيكلية عميقة، حيث تتميز طبيعة الأنظمة السياسية هناك بانغلاقها وضعف المشاركة السياسية ومحدودية حرية التعبير، هذه السمات تعتبر جزءا أصيلا من الواقع السياسي في المنطقة، إضافة الى ذلك تستمر المؤسسات العسكرية في هذه الدول بالتأثير على تطور الأنظمة الديمقراطية فيها مما يعكس تحديات مستمرة تواجه هذه الدول، وفي هذا السياق يبرز صامويل هنتجتون أهمية الربط بين المؤسسة والمشاركة السياسية والاستقرار السياسي، وهي خاصية تكاد تكون غائبة عن جميع دول الساحل الافريقي، حيث يؤكد أن تحقيق الاستقرار يعتمد بشكل كبير على مدى نجاح بناء مؤسسات سياسية قادرة على تنظيم المشاركة السياسية والحد من حالة عدم الاستقرار.

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن منطقة الساحل الافريقي تواجه مجموعة من التهديدات سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية، ومن أبرز هذه التهديدات هي التنظيمات الإرهابية، كما توصلنا في دراستنا الى وجود

علاقة وثيقة بين الأوضاع السياسية والاقتصادية والتنموية، وحتى البيئية وبين ظاهرة عدم الاستقرار في المنطقة هناك العديد من العوامل التي ساهمت في تفاقم هذه الظاهرة وأهمها الفشل الوظيفي .

## Bibliographie

- امحمد برقوق. (ديسمبر، 2007). المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري. مجلة الجيش، صفحة 52.
- أوفرحة، ا. ع، (2012). سبتمبر. (مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية"، قراءات افريقية . المنتدى الاسلامي. p. 51 ,
- برتران بادي، ترجمة: شوقي الدويهي. (2006). الدولة المستوردة: غرينة النصاب السياسي. الجزائر : دار الفارابي.
- برقوق، ا. (2008). الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"، العالم الاستراتيجي. الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية.
- بوحنية، ق، (2012). جوان. (الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي Récupéré sur مركز الجزيرة للدراسات : <https://studies.aljazeera.net>
- بوعشة محمد. (2004). الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الابريتيرية. بيروت: دار الجيل.
- حمدي عبد الرحمان. (1997). إفريقيا والقرن الواحد والعشرون-رؤية مستقبلية. تأليف حمدي عبد الرحمان، إفريقيا والقرن الواحد والعشرون-رؤية مستقبلية (صفحة 9). القاهرة: مركز البحوث والدراسات.
- زكور، ي (s.d.). الحوار المتمدن Récupéré sur الإتهاب والإجرام المنظم، أية علاقة ؟ : <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=87313>
- عادل زقاع، سفيان منصوري. (مارس، 2016). واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي مقارنة سوسيو- سياسية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، صفحة 155.
- عولمي، ب. (s.d.). جريمة تبييض الأموال وخطر المخدرات على الاقتصاد العالمي وسبل مكافحتها Récupéré sur الوسط الشامل : <https://www.aswat-elchamal.com>
- كمال، أ. س. (2013). التكوين الاثني في السودان ودوره في تقسيم الدولة مجلة دراسات شرق أوسطية. p. 70 ,
- مبروك كاهي. (2015). منطقة الساحل الإفريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة. مجلة فكر ومجتمع.
- مجيد، ر. ع. (2012). نموذج الدولة الأمة التقليدي في مواجهة أزمتي الاندماج والهوية. المجلة العربية. p. 131 ,
- محمد الحسيني مصيلحي. (1976). منظمة الوحدة الإفريقية . القاهرة : دار النهضة العربية .
- وائل محمود. (جانفي، 2017). الدولة الفاشلة بين المفهوم والمعيار . مجلة الدفاع الوطني.

## قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- Abderrahmane, A. K. (2012, octobre 10). The Sahel acrossroads between criminality and terrorism . *The Sahel acrossroads between criminality and terrorism* . paris, paris:; (IFRI).
- Ehrenreich, R. (2005). Failed states or the state as failure ? . . p. 1160.
- Wiseman, J. A. ( 1995). Democracy and political change in sub-Saharan African. New York: Routledge